الأمم المتحدة
A/CONF.226/PC.3/13
الجمعية العامة
Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
الدورة الثالثة
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

اجتماع الموئل الثالث الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) رفقته الوثيقة الختامية لاجتماع الموئل الثالث الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في تولوكا، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

100616 090616 16-09100 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوثيقة الختامية لاجتماع الموئل الثالث الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - نحن، ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والمشرعون والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، نجتمع في مدينة تولوكا بالمكسيك من أجل تبادل الرؤى بشأن التحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام مدننا ومجتمعاتنا المحلية وبلورة رؤية إقليمية لمستقبلها انطلاقا من واقعنا المتنوع. ونحن، إذ نضع هذه المسؤولية على عاتقنا، مقتنعون بأن توطيد دعائم المدن والمستوطنات البشرية، حتى يتسنى فيها للناس ممارسة جميع حقوقهم وحرياتهم كاملة، شرط لا غنى عنه للتصدي لما يضر ببلداننا ومدننا من أوجه التأخر الهيكلي، مثل الفقر، وانعدام الأمن، والعنف، والتفاوت الاجتماعي والإقليمي، وقلة المنعة إزاء آثار تغير المناخ.

٢ - ويعقد مؤتمر الموئل الثالث في لحظة حاسمة. فقد آن الأوان لتحمل الالتزامات الطويلة الأجل بتجسيد جهود المجتمع الدولي الناشئة عن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتعترف هذه الاتفاقات، في مجملها، بأن توفير الرخاء والرفاهية للبشرية رهين بقدرتنا على تحقيق التنمية المستدامة على نحو متوازن ومتكامل بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك على مستوى طرق تخطيط وإدارة وبناء مدننا ومستوطناتنا البشرية.

٣ - وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١، جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، تعترف بأهمية التنمية الحضرية والإقليمية في تحسين رفاهية سكان العالم. وتوفير ظروف معيشة ملائمة في المدن والمستوطنات البشرية، بحيث تكون شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، هدف لا يمكن فصله عن هدف التغلب على التحديات التي يطرحها الفقر وتغير المناخ وتطوير الطاقة والهياكل الأساسية والاقتصاد الشامل للجميع، في جملة تحديات أخرى.

٤ - ويعتبر الحق في المدينة في بعض البلدان مفهوما توجيهيا في أنشطة الدعوة إلى تهيئة بيئة معيشة تستوفي الظروف اللازمة لتيسير ممارسة جميع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممارسة شاملة وفعلية. وعندما يتم إعمال هذه الحقوق وتتحمل جميع الجهات الفاعلة ما ينشأ عنها من مسؤوليات والتزامات، سيولد آنذاك التحضر فعلا فرص التنمية التي تسعى إليها البشرية منذ أن بدأت تتركز في التجمعات الحضرية.

٥ - ولهذا السبب، نجدد تأكيد التزام المنطقة التي عملت خلال السنوات القليلة الماضية على إيجاد حلول (سياسية وحضرية معا) تتصل بالتنمية الحضرية بغية المساهمة في عملية وضع الخطة الحضرية الجديدة التي ستعتمد في كيتو خلال مؤتمر الموئل الثالث، وندعو إلى مشاركة القادة السياسيين في المنطقة في الالتزام بالدفع بها قدما. وبالنظر إلى شمولية الخطة الحضرية الجديدة ومداها، ينبغي هيكلتها في شكل مجموعة من الالتزامات يتعين على كافة الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعات المحلية اعتمادها كخريطة طريق لتنفيذ نموذج جديد للتنمية الحضرية المستدامة والشاملة للجميع. وسيتوقف نجاحها على الوضوح والقوة التي ستطبع بها البلدان والحكومات والمجتمعات المحلية الاتفاقات التي ستنبثق عن مؤتمر الموئل الثالث. وسيتوقف أيضا على قدرتنا على جعل الناس واحتياجاتهم وحقوقهم في صلب الخطة الحضرية الجديدة.

٦ - وانطلاقا من هذا الاقتناع، نحن، المشاركين في الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نسلم بأنه يتحتم القيام بما يلي:

(أ) الاعتراف بأن التحضر والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، وبأنه من الضروري كفالة تحقيق النمو المستدام. ويجب أن يكون التحضر قوة دافعة ومصدرا للتنمية لهما القدرة على تغيير وتحسين ظروف معيشة الجميع؛

(ب) إبراز دور التنوع الثقافي والتراث في تأهيل وإحياء المناطق الحضرية، كسبيل لتعزيز المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة؛

(ج) ضمان تركيز الخطة الحضرية الجديدة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مع إيلاء الأولوية لتحقيق الإنصاف والاستدامة في المستوطنات البشرية كوسيلة للتنمية الكاملة للجميع؛

(د) اعتبار التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ضروريا في النموذج الجديد للتنمية الحضرية، بغية النهوض بالإنصاف والرفاه وتوفير المنافع والخدمات العامة من أجل الحد من الإقصاء والعزل الاجتماعي المكاني؛

(هـ) استعادة دور المدينة باعتبارها مكانا للتلاقي وفضاء للثقافة والترفيه والفرص المتاحة لتنمية الناس، يمكن فيه للسكان التعبير عن التعددية والتنوع، وحيث يشجع التبادل الحر للأفكار على الابتكار والتنمية ويؤدي التراث دورا هاما في عمليات الحفظ والتجديد الحضري؛

(و) كفالة إتاحة الاتفاقات التي تعتمدها البلدان في إطار مؤتمر الموئل الثالث لجميع الناس، نساء ورجالا، من جميع الأعمار ومن شتى مناحي التنوع البشري والثقافي، لإمكانية الوصول الكامل إلى الأقاليم والمدن واستفادتهم من جميع الفرص التي تنشأ عنها، وضمان مشاركة الجميع، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في بنائها وتنميتها؛

(ز) بناء وتكييف المدن في إطار منظور جنساني يحترم ويعزز حقوق الإنسان ويتيح تمكين المرأة من جميع الأعمار على مستويات التنمية وصنع القرار والتمتع بفوائد المدينة وبأماكنها العامة - بما يشمل منع جميع أنواع العنف ضد النساء والفتيات - حتى تتمتع ببيئة آمنة خالية من العنف تكن لها الاحترام، وحتى تمارس حقوقها الكاملة بحرية لتحقيق تنميتها وضمان تهيئة ظروف مواتية لتحقيق المساواة الاقتصادية والمهنية والسياسية والاجتماعية؛

(ح) اعتماد اتفاقات تكفل الاندماج الفعلي في المجتمع المحلي ووصول الجميع، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى المدن، والبيئة المادية، والنقل، والمعلومات والاتصالات - بما في ذلك نظم وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات - والخدمات والمنشآت الأخرى المفتوحة أمام الجمهور أو المتاحة لاستخدامها من قبله في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

٧ - ونقترح إدراج العناصر الرئيسية التالية في الخطة الحضرية الجديدة.

التخطيط الحضري والإقليمي

٨ - ينبغي للخطة الحضرية الجديدة:

(أ) أن تركز في مشاريع التخطيط الإنمائي على الإدارة المتكاملة والمستدامة للإقليم، بما يعزز الإنصاف في نمو المناطق ويوطد الروابط بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، بهدف إقامة علاقات مثمرة يطبعها الانسجام بين مختلف المناطق. وسيتيح ذلك إحراز التقدم نحو تهيئة مدن لها القدرة على المنافسة، بما يؤدي إلى التحول الإنتاجي، والقدرة على الصمود، والحد من المخاطر، وتوفير الأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للأراضي، وأنماط الهجرة التي لا تحددها عوامل الطرد فقط؛

(ب) أن تشجع تنمية اقتصاد حضري يجب أن يتجسد في منافع تعود على جميع الناس، بما يتيح تحسين نوعية حياتهم. فنفقات التنمية الحضرية هي استثمارات في رفاه السكان؛

(ج) أن تنهض باقتصادات شاملة للجميع تكفل سبل الحياة الكريمة والمستدامة وتوفر العمل للجميع، مع مراعاة المخططات الاقتصادية الأخرى القائمة، مثل اقتصادات التضامن التي يستعان فيها بآليات الدعم المالي والاقتصادات غير الرسمية والاجتماعية والدائرية التي تعترف بدور المرأة الخاص فيها، وتعطي بالتالي قيمة للعمل المترلي دون أجر وتحد منه وتعيد توزيعه؛

(د) أن تعزز مشاريع التخطيط الوطنية الشاملة لرؤية بشأن نظام حضري يعترف بكل من العلاقات الوظيفية والتبعية الاقتصادية والحضرية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية القائمة بين النواة البلدية والمستوطنات البشرية الأخرى؛

(هـ) أن تعزز تنمية مدن وسيطة باعتبارها مراكز تقدم الخدمات للمناطق الريفية وبصفتها الحلقة الأولى لتوليد القيمة في سلاسل الإنتاج التي تنشأ في البيئة الريفية، بما يتيح الاعتراف بالمساهمات التي تقدمها إلى مجتمعات الشعوب الأصلية في توفير خدمات النظم الإيكولوجية؛

(و) أن تعطي للتجديد وإعادة الاستخدام لأغراض أخرى والتأهيل في الميدان الحضري الأولوية على النماذج الكثيفة الاستهلاك وعلى شغل أراض جديدة. وينبغي تنفيذ النموذج المقترح عن طريق تجنب عمليات ارتقاء الأحياء وطرد السكان ذوي الدخل المنخفض من مركز المدينة إلى أطرافها؛

(ز) أن تدمج وتعزز القيم الثقافية المحلية، مع تفادي استيراد نماذج التخطيط المتكاملة المستندة إلى نماذج ثقافية أو بيئات اجتماعية أو أطر اقتصادية دخيلة على الإقليم المراد تخطيطه، وأن تنهض بنماذج التخطيط التي تتضمن منظورا جنسانيا.

الحوكمة الحضرية

٩ - ينبغي أن تؤدي الخطة الحضرية الجديدة إلى ما يلي:

(أ) تحسين الحوكمة الحضرية المشتركة والمتعددة المستويات في جميع مجالات المدن بجميع أحجامها: شبكات ونظم المدن، والمدن الضخمة، والمدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، بما في ذلك علاقتها بجميع القطاعات الريفية، من خلال تطوير الآليات والأطر القانونية التي تكفل التعاون والتنسيق بين البلديات وفيما بين المستويات الحكومية المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنهض الخطة الحضرية الجديدة بعمليات مناسبة ومتوازنة لتحقيق اللامركزية الإدارية والمالية تقترن بعمليات ترمي إلى تعزيز القدرات التقنية والإدارية والمالية للحكومات المحلية؛

(ب) الابتكار على صعيد الإدارة الحضرية من خلال آليات مناسبة للتخطيط والإدارة والشراكة والتمويل لضمان جودة وكفاءة السلع والخدمات التي يحتاجها سكان المناطق الحضرية وتكلفتها الميسورة، بما يكفل التنسيق الكافي مع الحكومات الوطنية.

السكن اللائق

١٠ - ينبغي للخطة الحضرية الجديدة:

(أ) أن تكفل، ضمن إطار لحقوق الإنسان، إنجاز مشاريع إسكان شاملة للجميع مدمجة في استراتيجيات للتحضر المستدام تيسر حصول جميع الناس على السكن والخدمات الأساسية المناسبة والمأمونة والميسورة التكلفة، وأن تحسن مستوى المستوطنات غير الرسمية. وللقيام بذلك، سيكون من الضروري تعزيز البرامج والمؤسسات التي نجحت في معالجة النقص النوعي والكمي في المساكن، مع بلورة استراتيجيات مبتكرة ترمي إلى تلبية احتياجات أشد الجماعات تأخرا عن الركب. وتشمل هذه الجماعات النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان العاملين في الاقتصاد غير الرسمي ومن يعيشون في المستوطنات غير الرسمية في المناطق المعرضة للمخاطر أو في المجتمعات الريفية العشوائية، من بين جماعات أخرى. وينبغي أن يتبع في هذه الخطط المبتكرة منطق يستند إلى قرب الخدمات، ومخططات التمويل المناسب، والمساعدة التقنية والمالية لمن يتولون بناء مساكنهم بأنفسهم، وتطوير أسواق جديدة، مثل أسواق التأجير والتأجير مع خيار الشراء وتبادل المساكن القائمة، وتوفير مختلف أشكال الحيازة وضمان الأمن لها؛

(ب) أن تسلم بأن الحد من نقص المساكن ينبغي أن يشمل وضع هياكل لسياسة شاملة فيما يتعلق بالأراضي تراعي استخدام الأراضي الحضرية، ولا سيما الأماكن الحضرية الفارغة، وإنشاء أحياء جديدة على نحو منظم وتدريجي على أراض كافية للتوسع الحضري، وبناء المساكن في المناطق الريفية وفقا للأنماط الملائمة للبيئة المحيطة؛

(ج) أن تسلم بأن الطابع العشوائي للحواضر إنما هو نتيجة لاختلال أسواق الأراضي والسياسات الحضرية، وأن تعزز برامج تحضر واندماج المستوطنات غير الرسمية. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج، حسب مقتضى الحال، توفير الخدمات الأساسية، والأماكن العامة ذات النوعية الجيدة، والخدمات المجتمعية، مثل تدابير تسوية ملكية الأراضي، وتعزيز أمن الحيازة، ووضع أساليب واستراتيجيات لمنع النزاعات والوساطة فيها.

خدمات المياه والصرف الصحي

١١ - ينبغي للخطة الحضرية الجديدة:

(أ) أن تنشئ الهياكل الأساسية اللازمة للتزويد بالمياه، وتوفير أنظمة الصرف الصحي، وتنظيف الأماكن العامة، وإدارة النفايات الصلبة، وصرف المياه في المناطق الحضرية، وإدارة المياه الناشئة عن العواصف من أجل ضمان توفير المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية وخدمات النظافة الصحية الكافية للجميع بإنصاف؛

(ب) أن تكفل إدراج هذه الهياكل الأساسية في إطار خطط ومشاريع مترابطة ومتكاملة، بما في ذلك التدخلات في مجالي الإسكان والتنقل، من بين أمور أخرى، ومشاركة السكان المحليين فيها.

التنقل المستدام

١٢ - ينبغي للخطة الحضرية الجديدة:

(أ) أن تعجل بتحول المدن نحو اعتماد نماذج تنقل مستدام شامل للجميع ومنصف يستجيب لاحتياجات الناس المختلفة فيما يتعلق بتسهيلات الوصول، مع الاعتراف بمتطلبات الرجال والنساء في مجال التنقل، وتحد من انبعاثات غازات الدفيئة في المدن. وسوف يتعين أن يتجسد هذا التحول على صعيد أولويات الاستثمارات في الهياكل الأساسية في التدابير الرامية إلى ضمان السلامة على الطرق والحد من الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن حوادث الطرق. وأهم من ذلك، ينبغي أن يراعى فيه توفير الأماكن العامة وتوزيعها بشكل مناسب بما يعكس رؤية تحافظ، وفقا لحصة مستخدمي مختلف وسائل النقل، على استخدام أكبر لوسائل النقل العام ووسائل النقل غير الآلية التي تتصدى لأنماط الحياة المتسمة بقلة الحركة وتقي من الأمراض غير المعدية في المدن؛

(ب) أن تدمج عمليات التخطيط الحضري وتخطيط النقل من أجل الحد بشكل كبير من عدد الرحلات التي يقوم بها السكان ومن مسافتها ومما تتطلبه من وقت وتكلفة. وتشمل الاستراتيجيات المقترحة نموذجا للتنمية يركز على النقل، وتنقيح كثافة المساكن، وتشجيع المشاريع العمرانية ذات الاستخدام المختلط، وإدخال تغييرات على أنظمة مواقف المركبات في المدن، واعتماد نموذج للتنمية اللامركزية مرتبط بزيادة المرونة في سوق الإسكان؛

(ج) أن تعتمد استراتيجيات لتمويل أنظمة النقل العام تضمن استمراريتها وتعزز استدامتها الاقتصادية لإتاحة حصول جميع الناس على الخدمات بتكلفة ميسورة.

إدارة الأراضي

١٣ - ينبغي للخطة الحضرية الجديدة:

(أ) أن تعزز الوظيفة الاجتماعية والإيكولوجية للأراضي، ومراعاة الأمن الغذائي والتغذية في الوقت نفسه، بغية الارتقاء بمدن عادلة من خلال سياسات تقسم أعباء ومنافع التحضر بنزاهة وتجنب العمليات المؤدية إلى العزل. ولتحقيق ذلك، سيكون من اللازم تنظيم أسواق الأراضي من أجل كفالة الاستفادة من القيمة الناشئة عن عمليات التحضر وتعميم فائدتها، بدءا بالأدوات المالية وأدوات التخطيط الحضري والإدارة الحضرية، وتجنب ممارسات المضاربة. وينبغي أيضا للخطة الحضرية الجديدة ابتكار أدوات تتيح تخطيط النمو الحضري المنظم، بما يقلل إلى أدنى حد من شيوع الفراغات بين المناطق الحضرية، وتعزيز الكثافة الأمثل داخل المدن. وفي هذا الصدد، لا غنى عن التعاون في تصميم وتمويل وتنفيذ أحدث نظم المؤشرات الحضرية ونظم المعلومات الجغرافية؛

(ب) أن تنشئ الأماكن العامة الجيدة النوعية الآمنة التي يتيسر الوصول إليها وتيسر التماسك الاجتماعي والتفاعل بين الأجيال وفرص كسب الرزق، أو تعيدها إلى سابق عهدها، بما في ذلك في المناطق المحيطة. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تعزز الخطة الحضرية الجديدة استراتيجيات حفظ وصون التراث والمناظر الطبيعية، وينبغي أن توسع إمكانات الوصول وتحسن الترابط في المدن عن طريق إزالة جميع أنواع الحواجز.

البيئة وتغير المناخ والقدرة على التكيف

١٤ - ينبغي للخطة الحضرية الجديدة:

(أ) أن تخفض إلى حد كبير تأثير المدن في تغير المناخ من خلال النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك أنماط إدارة الأراضي، والنفايات، والمياه، والمرافق الصحية، وتلوث الهواء، وتوليد واستخدام الطاقات النظيفة والمتجددة، والمناطق الخضراء، والهياكل الأساسية، والمساكن المستدامة؛ وبرامج الطاقة المستدامة؛ والإدارة المستدامة على العموم للموارد الطبيعية التي تستهلكها المدينة، وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة؛

(ب) أن تعزز تدابير الوقاية والتصدي من أجل توطيد القدرة على التكيف في المدن، وبعبارة أخرى، قدرة المدن على التعافي في أقل وقت ممكن بعد الأحداث الشديدة

الوطأة، مع التقليل إلى أدنى حد من الخسائر البشرية والبيئية والاقتصادية عن طريق الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛

(ج) أن تحول دون تعرض السكان المقيمين في المستوطنات غير الرسمية للخطر وأن تخفض ذلك الخطر، بجملة وسائل منها التدخلات الميدانية وعمليات نقل السكان المقررة تبعا للظروف المحددة؛

(د) أن تدمج إدارة مخاطر الكوارث في استخدام وشغل الأراضي، بما يتيح إدماج تخطيط التنمية الإقليمية في الإجراءات الشاملة لمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيوفيزيائية للحيلولة دون نشوء ظروف تؤدي للتعرض للمخاطر في المستقبل وللتخفيف من المخاطر الراهنة؛

(هـ) أن تضع وتنفذ استراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها يراد بها الحيلولة دون نشوء ظروف جديدة تؤدي للتعرض للكوارث المرتبطة بظواهر تقلب المناخ و/أو تغير المناخ، والحد من آثار تلك الظروف.

١٥ - ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، لا غنى عن بلورة سياسات حضرية وطنية من جيل جديد مبنية على أساس نموذج جديد للتحضر يعزز إمكانية الوصول والسكن اللائق والإنصاف والأمن والتنقل والهوية الثقافية.

١٦ - ونحدد فيما يلي العناصر الرئيسية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة:

(أ) على المستويين الوطني والمحلي:

'١' وضع نماذج مبتكرة للحوكمة المتعددة المستويات تسهم فيها المستويات الحكومية المختلفة في التنمية الإقليمية بطريقة منسقة ومشتركة مسؤولة، بما يتيح تحديد التزامات طويلة الأجل، متى أمكن ذلك، والنهوض بسياسات حضرية وطنية وتنقيح التشريعات القائمة التي تمكن الحكومات دون الوطنية والمحلية من تخطيط وإدارة المدن والمناطق الحضرية والروابط بين الحواضر والأرياف بطريقة مستدامة قائمة على المشاركة ومتوائمة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومرتبطة بها؛

'٢' توطيد دعائم المؤسسات وتعزيز الروح المهنية والشفافية والمساءلة في الإدارة الحضرية من خلال استخدام المعلومات بكفاءة وإتاحة الوصول إلى المتاح منها، والنظر إلى التنمية الحضرية باعتبارها التزاما اجتماعيا وسياسيا يتطلب

الوفاء به تخصيص موارد كافية في الوقت المناسب لتحقيق التحول على المدى الطويل؛

'٣' الاعتراف بأن التنمية الحضرية، واستخدام الأراضي، والاستدامة، والإسكان أمور تقع مسؤوليتها على عاتق مستويات حكومية مختلفة، بما في ذلك المستويات الوسيطة الواقعة ما بين السلطات الوطنية والمحلية؛

'٤' تهيئة فضاءات تتيح مشاركة المواطنين بفعالية في تنمية مدنهم ومستوطناتهم، باعتبار ذلك أداة وفرصة لتعزيز الإدارة الرشيدة والتماسك الاجتماعي وتوطيد الديمقراطية. وفضاءات المشاركة هذه يجب أن تقترن بعمليات تستهدف تمكين المواطنين وتحملهم المسؤولية المشتركة، وأن يتم إبرازها على صعيد تخطيط وتنفيذ ورصد الأعمال والمشاريع التي تؤثر على التنمية المستدامة للمدن. لذا، فمن الأهمية بمكان توفير فضاء للحوار والتنمية المشتركة والرصد المشترك بين الحكومات الوطنية، والحكومات دون الوطنية، وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يضمن أيضا الالتزام بالعملية واستدامتها؛

'٥' تعزيز آليات التمويل دون الوطنية عن طريق الارتقاء بآليات تحصيل الإيرادات في المدن، بما في ذلك الضرائب العقارية، وبالاستفادة من قيمة الأراضي الحضرية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من بين أمور أخرى، بغية استكمال ما يتم تحويله من الموارد العامة الوطنية. وينبغي أن تسهم هذه التدابير في تحسين ظروف معيشة جميع الناس، ولا سيما من يفتقرون إلى إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية، وتعزيز أدوات وآليات التنمية الاقتصادية المحلية النابعة من الموارد المتأتية من المدن والأقاليم؛

'٦' استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة السكان وصنع القرارات العامة من أجل تعزيز نوعية وأهمية التخطيط الإقليمي والكفاءة في تقديم الخدمات الحضرية، وإتاحة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتيسير الرصد والتقييم والمساءلة من خلال مراصد المواطنين، وتشجيع توليد وتوافر المعلومات والبيانات والمؤشرات المبوبة حسب نوع الجنس والسن والإقليم، من بين أمور أخرى؛

'٧' تغيير النماذج السائدة فيما يتعلق باستخدام الفضاء العام وطريقة تدبير علاقاتنا فيما بيننا فيه، وبلورة ثقافة جديدة للإنتاج والاستهلاك المستدامين للسلع والخدمات والمرافق الحضرية تؤدي في إطارها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والأوساط الأكاديمية والنظام التعليمي ووسائط الإعلام والمنظمات الاجتماعية دورا حاسما؛

(ب) على المستوى الدولي:

'١' تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بتزويده بالموارد الكافية ووضع ترتيبات عمل ملائمة لكي يظل السلطة الرائدة في ميدان التنمية الحضرية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، ودعوة وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة إلى العمل، بكفاءة وبطريقة متماسكة ومنسقة، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي تشمل التنمية الحضرية المستدامة والإسكان؛

'٢' توسيع سبل التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واللامركزي، وتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر للإسهام في تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في مؤتمر الموئل الثالث؛

'٣' تشجيع مشاركة المجتمع المدني، والسلطات المحلية، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية والأكاديمية، والمنظمات الخيرية والمؤسسات، والمتطوعين في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل تعبئة وتقاسم الموارد والمعارف والخبرات والتكنولوجيا، تكملة للجهود التي تبذلها الحكومات.

الرصد والاستعراض

١٧ - إننا نرى:

(أ) أن وضع آلية لرصد نتائج مؤتمر الموئل الثالث أمر لا غنى عنه لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والوقوف على التحديات والثغرات التي تعتري التنمية الحضرية التي تتطلب تعاونا دوليا، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية؛

(ب) وأن نظام الرصد ينبغي أن تنبثق عنه إسهامات في ميدان التنمية الحضرية المستدامة تغذي أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيتولى رصد واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، نقترح النظر في إنشاء آليات إقليمية للرصد؛

(ج) وأن نظام الرصد ينبغي أن يستهدف تطوير وتوطيد قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك تعبئة الوسائل الكافية لتنفيذها.

١٨ - ونتعهد بالترويج لهذا الإعلان ونتفق على ذلك باعتباره إسهاما في الخطة الحضرية الجديدة وفي الاتفاقات المعتمدة خلال مؤتمر الموئل الثالث، ونلتزم باستخدام الحيثيات والمقترحات الواردة فيه كعناصر توجيهية للتخطيط والإدارة الشاملين للجميع والمستدامين في مدننا ومستوطناتنا البشرية في العقود القادمة.

١٩ - ونعرب مع الامتنان عن تقديرنا لحسن ضيافة حكومة المكسيك وولاية مكسيكو ومدينة تولوكا، ونسلم بالعمل المنجز من أجل كفالة نجاح اجتماع الموئل الثالث الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.